بالشيء المحدود الا بان تتيقن انه خط فلان وهو له وانه لم يعلق
على انها في عرفه ص لا على خط نفسه حتى يذكرها او ذكر بلا تتبع وهي
الصورة الثالثة وهي الشهادة على خط نفسه والمعنى انه لا يجوز للشخص
ان يشهد على خط نفسه ولو عرفه حتى يذكر القضية كلها او حتى يذكر بعضها
مما يدل على حقيقتها وقد انتهت بها الى يده كرها فانه يعرفها على انها علم
وان تبع الطالب بها بل يقول للحاكم هذا سماعي بيدي ولا اذكرها لقوله
لا على خلاف المعطوف محذوف اي لا الشهادة على خط نفسه اي لا تنفع
الشهادة على خط نفسه حتى يذكرها بدليل قوله وادى بلا نفع والحاصل
مرجع الضمير اي مكان الضمير بظاهر وفي بدية احتمال كون الناظم يرى
القول بانها تنفع او يكون بحث الى وجد ص ولا على عقر لا يعرف الا على غيبة
ش يعني انه لا يجوز للشاهد ان يشهد على شخص لا يعرف نسبه الا على غيبة
بصفة تفيد الاحتمال ان يضع الرجل اسم غيره على اسمها او العكس والمراد بالغيبة
الخلية بحيث يبقى المعول عليه انها هو من وجدت فيهم تلك الاوصاف ص
ولا يستحل ان زنت عجبا انها بنة فلان ش اي اذا اسندت بينة على عين
امراة لعدم معرفة بنسبها بدين وقالت انها ابنة فلان فليس للقاضي ان يحكم
انها بنت فلان حتى يثبت عنده بالبينة انها بنت فلان واغا يحكم من
زعمت انها بنت فلان ويجري مثله في الرجل والشهادة على الصفة في
ذلك كالشهادة على العين وهو مفهوم لعقد زعمت وكذلك من ذكرت قال
او من زعم من قال وظاهر ان الشاهد لا يجب عليه ذلك ص وما على
مستغيبه لاستتابة للاداء ش يعني ان الشهادة على المراة المستغيبة لا يجوز
حتى يكشف عن وجهها ويعرفها الشهود معرفة تامة لاجل اداء الشهادة عليها
فقوله وما على مستغيبة تحملا واداء قوله لاستتابة للاداء اي لا تتابع
مستغيبة اي لا يجوز الشهادة على المستغيبة لاجل ان تتبع للاداء بعبارة

التعليل

التعليل للنفي كقوله تعالى وما قتلوه يقينا بل رفعه اليه اي انتفى جواز
الشهادة على المستغيبة لاجل انها تتبع للاداء وهذا الجنس لم يرد في نسبتها
ومن في حكمها كمعرفة الشب التي لها اثر فكر اذا لم تتميز عند الشاهد من
مثالها ص ولا ان قالوا اشهد نا مستغيبة وكذا ان تعرفها فلانة ش يعني
ان الشهود اذا قالوا اشهد نا عليها في حال انتقابها او تعرفها كذلك
وان كشفت وجهها لم تعرفها وانكرت المراة الشهادة عليها فانهم يقدرون
في شهادتهم بقدر ان كانوا عدولا لم يشهدوا بشيء وهذا فقول خلد واي وحكاه
الديم في تبصرته وهذا تقييد للاولى فتحمل المنع في الاولى ان اداموا الامر فيها
مستغيبة والجايز وهو هذه وظاهر قول الماتن ص وعلى اخراجها
ان تجيء لهم عينوها ش انه من متعلقات ما قبلها وليس كذلك اذ قد
حكم فيما قبلها بانهم يعيدون واما هم اتاة المسالة اخرى وهي اذا اخذوا
الشهادة على عين امراة لا يعرفونها نسبيا وانكرت وكلفوا باخراجها من بين
نسوة فعليهم اخراجها بان يقفوا هذه هي التي اشهد نا وانظر ما الجواب
مبنيا على العبارتين في الشرح الكبير وعليهم الحلف اذا لم يخرجوها الان على
تشهد الوجوب ولا قايلة له الا الضمان خلافا لبعض شيوخ زيد بن
استشرف هنا ان المراة ان الدابة والرفيق ليس كذلك فلا يدخل الدابة الارفق
على ظله ويكلف الشاهد اخراجه وهو ظاهر من صنعه وكذا ان كان واحد وقد
قبلت شهادته بقي كذا في الحجة عمة والعشبي والمازري ص وكذا الاداء ان تحمل
العلم وان بامراة ش يعني ان الشاهد يجوز له ان يودي الشهادة على المراة
اذا حصل له علم بانها المشهود عليها بان يكون حين التحمل عرف نسبها
وعينها حين الاداء فوجد حينئذ حصل له العلم باخبار اهل الدار عدلة
او لغيرهم بانها هي او لم يعرفها حين التحمل فتعرفها في منزلها ولا على
مستغيبة لتتبع للاداء ويحتمل انه اطلق الاداء على التحمل تغليبا